طهران أكدت أن الولايات المتحدة شريكة أساسية في جرائم حرب الكيان

أمير عبد اللهيان: على واشنطن التوقف عن النفاق بشأن العملية الإسرائيلية في رفح

حذر وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، أمس الإثنين، الأميركيين من سلوكهم المزدوج عبر الحديث عن وقف إطلاق النار في الوقت نفسه تشجيع الاحتلال الإسرائيلي على مهاجمة رفح، ودورها أكدت الخارجية الإيرانية أمس أن واشنطن شريك أساسي في جرائم الاحتلال الإسرائيلي.

وحسب وكالة «مهر» الإيرانية للأنباء، أشار أمير عبد اللهيان، خلال لقاء وفد حكومي إلى استمرار جرائم الحرب التي يرتكبها الكيان الصهيوني بحق الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، وقال إن حماس عرضت خطة شاملة لوقف الإبادة الجماعية ورفع الحصار الإنساني وتبادل الأسرى وإعادة بناء غزة، مشيراً إلى تحذير قيادات المقاومة من مغبة أي عمل عسكري ضد سكان غزة ورفح.

وأشار إلى أن الاحتلال الإسرائيلي لم يحقق أياً من أهدافه المعلنة وبالتالي يواصل قرع طبول الحرب والتهديدات، محذراً الأميركيين من سلوكهم المزدوج، ولفت إلى الموقف الواضح لبلاده منذ بداية الإبادة الجماعية في غزة، مؤكداً أن إيران تدعم بقوة أي حل يضمن أمن المنطقة وحقوق الشعب الفلسطيني.

وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان (عن الانترنت)

وفيما يخص ازدواجية المعايير التي تحدث عنها الوزير الإيراني، فقبل أيام أكد الرئيس الأميركي جو بايدن لرئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو أن «العملية العسكرية في رفح لا ينبغي أن تتم من دون خطة موثوقة وقابلة للتنفيذ لضمان سلامة ودعم المدنيين هناك». وعليه فإن بايدن هنا لا يعارض ما يسميها «العملية العسكرية في رفح»، لكن ما يطلبه «خطة موثوقة وقابلة للتنفيذ»، وهو على عكس تصريحاته الداعية لحماية المدنيين في القطاع وإدخال المساعدات إليهم.

بدوره، أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني، خلال مؤتمره الصحفي الأسبوعي أمس، أن واشنطن أظهرت أنها شريك أساسي في جرائم الاحتلال الإسرائيلي، مشيراً إلى أن الكارثة التي يشهدها قطاع غزة منذ أشهر أسفرت القناع عن الكذب الغربي. وشدد كنعاني على أن المساعي الأميركية لإنقاذ الاحتلال الإسرائيلي مازالت مستمرة، ولولاها لما تمكن الاحتلال الإسرائيلي من مواصلة الحرب، وفيما يخص القرارات الدولية والتفاهل على اتخاذ قرار وقف إطلاق النار، أكد كنعاني في هذا الصدد أن المجتمع الدولي الآن يتحمل مسؤولية جديدة تجاه وقف الجرائم الوحشية ضد الأبرياء.

وعلّق المتحدث الإيراني على المقترح الجديد الذي قدمته الجزائر بخصوص قطاع غزة، قائلاً إنه «سيواجه الفيتو الأميركي، والاجتماع المقبل لمجلس الأمن سيكشف جدوى المجتمع الدولي أمام هذه الكارثة»، هذا وذكر كنعاني أن الدبلوماسية الإيرانية منذ بداية العدوان على قطاع غزة وحتى الآن وبشأن العراق، شدد كنعاني على أن الوجود العسكري الأجنبي لا يخدم العراق وأمنه واستقراره، وأكد ضرورة خروج القوات الأميركية من المنطقة لأنها لم تعزز ولن تعزز الأمن الإقليمي أبداً بل سترزعه. وتابع الشعب العراقي هو من يتخذ القرار حول الوجود الأميركي على أراضيه، مشيراً إلى أن هناك قرار برلمان واضحاً وصريحاً بهذا الخصوص وإيران تدعمه.

وأضاف إن القرار المؤقت لمحكمة العدل الدولية وضع الكيان الإسرائيلي أمام مسؤولية جديدة، مضيفاً إن إيران تتوقع من المحكمة الدولية أن تستكمل خطوات تكميلية لتحميل الكيان الإسرائيلي مسؤوليته ومحاكمة مسؤوليه، وشدد على أن إيران تطالب المجتمع الدولي بالتحرك القانوني والدبلوماسي لمحاسبة إسرائيل.

وفي سياق منفصل، أكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية أن علاقات إيران اليوم جيدة مع دول الجوار، وقال: «شهد خطوات عديدة لتعزيز العلاقات الإقليمية على مختلف المستويات»، وشدد على أن تعزيز الدبلوماسية والعلاقات مع دول الجوار أولوية أساسية في سياسة إيران الخارجية.

وبشأن الهدنة الإنسانية في قطاع غزة، شدد كنعاني على أن الوجود العسكري الأجنبي لا يخدم الشعب الفلسطيني.

وأعرب كنعاني عن تأييد بلاده لقرار الاتحاد الافريقي الداعي إلى وقف العدوان على الشعب الفلسطيني، ووقف سياسة العقاب الجماعي وجريمة الإبادة، وإلى رفع الحصار، والامتثال إلى قرارات محكمة العدل الدولية الخاصة في قطاع غزة.

وأضاف إن القرار المؤقت لمحكمة العدل الدولية، مضيفاً إن إيران تتوقع من المحكمة الدولية أن تستكمل خطوات تكميلية لتحميل الكيان الإسرائيلي مسؤوليته ومحاكمة مسؤوليه، وشدد على أن إيران تطالب المجتمع الدولي بالتحرك القانوني والدبلوماسي لمحاسبة إسرائيل.

وفي سياق منفصل، أكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية أن علاقات إيران اليوم جيدة مع دول الجوار، وقال: «شهد خطوات عديدة لتعزيز العلاقات الإقليمية على مختلف المستويات»، وشدد على أن تعزيز الدبلوماسية والعلاقات مع دول الجوار أولوية

وكالات

«العدل الدولية» بدأت جلساتها للنظر في احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية

المالكي: إبادة جماعية ترتكب في غزة والاحتلال يجب أن ينتهي

بدأت محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة في لاهاي، أمس الإثنين، أسبوعاً من جلسات الاستماع بشأن العواقب القانونية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، في حين أكد وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي أمام المحكمة أن هناك إبادة جماعية تحدث في قطاع غزة، مشدداً على أن الاحتلال الإسرائيلي يجب أن ينتهي من دون شروط.

وقال وزير الخارجية الفلسطيني، أمام المحكمة: إن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية في غزة وتطبق سياسة الفصل العنصري ضد الفلسطينيين منذ سنوات، وإن الوقت حان لوضع حد لازدواجية المعايير في التعامل مع القضية الفلسطينية، مطالباً محكمة العدل الدولية بدعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وذلك حسب وسائل إعلام فلسطينية.

وأضاف المالكي: إن «الأمم المتحدة أكدت حق الشعوب في تقرير مصيرها، وإسرائيل انتهكت هذه الحقوق بالاستعمار والفصل العنصري»، وأشار إلى أن المجتمع الدولي منذ أكثر من قرن يتنكر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، كذلك أوضح المالكي أن الاحتلال يهجر الفلسطينيين، ويسرق أراضيهم، ويواصل حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، نتيجة غياب أي مساءلة له على جرائمه، راعياً إلى وقف ممارسات الاحتلال والانتصار للقانون الدولي.

ولفت المالكي إلى أن حق تقرير المصير لا يسقط بالتقادم، وهو غير قابل للمساومة، مشدداً على أن الاحتلال الإسرائيلي يجب أن ينتهي من دون شروط وعلى المجتمع الدولي محاسبة مسؤوليه عن جرائمهم، وإحقاق العدالة للشعب الفلسطيني الذي تركته إسرائيل أمام ثلاثة خيارات فقط إما التهجير أو الاعتقال أو الموت وأردف بالقول: إن «السماح باستمرار هذا أمر غير مقبول».

وقال المالكي إن إسرائيل تتحدى أمراً أصدرته المحكمة لها مؤخراً باتخاذ تدابير لمنع وقوع أعمال إبادة جماعية في غزة، وأضاف إن الشعب الفلسطيني يعاني «الاستعمار والفصل العنصري» في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وتابع المالكي: «يعاني الفلسطينيون الاستعمار والفصل العنصري.. هناك من يغضب من هذه الكلمات، عليهم أن يغضبوا جراء الواقع الذي نعانيه».

وبدأت محكمة العدل الدولية في لاهاي أمس عقد جلسات علنية بشأن التبعات القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وتأتي هذه الجلسات في سياق طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة الحصول على رأي استشاري من المحكمة حول آثار الاحتلال الإسرائيلي، وستستمر مدة ستة أيام حتى الـ٢٦ من الشهر الجاري.

ومن المقرر أن يستمع قضاة المحكمة لمرافعات من أكثر من ٥٠ دولة، بناء على طلب قدمته الجمعية العامة للأمم المتحدة للمحكمة في عام ٢٠٢٢ لإصدار رأي استشاري، أي «غير ملزم»، بشأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والتداعيات القانونية له.

وعلى الرغم من تجاهل إسرائيل لمثل هذه الآراء في الماضي، فإن هذه الآراء يمكن أن تزيد من الضغوط السياسية المرتبطة بحربها المستمرة على قطاع غزة، والتي يقول مسؤولو الصحة في القطاع إنها أسفرت عن استشهاد أكثر من ٢٩ ألف فلسطيني منذ السابع من تشرين الأول الماضي وحتى ساعة إعداد هذا الخبر مساء أمس.

وتعقد المحكمة اجتماعاً مفتوحاً للجلسات التي تعقدها المحكمة، وتأتي هذه الجلسات في سياق طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة الحصول على رأي استشاري من المحكمة حول آثار الاحتلال الإسرائيلي، وستستمر مدة ستة أيام حتى الـ٢٦ من الشهر الجاري.

ومن المقرر أن يستمع قضاة المحكمة لمرافعات من أكثر من ٥٠ دولة، بناء على طلب قدمته الجمعية العامة للأمم المتحدة للمحكمة في عام ٢٠٢٢ لإصدار رأي استشاري، أي «غير ملزم»، بشأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والتداعيات القانونية له.

وزير الخارجية الفلسطيني خلال كلمة له أمام محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة في لاهاي (عن الانترنت)

وكالات

«العمال» البريطاني دعا إلى وقف دائم لإطلاق النار.. وبوريل: المستوطنون يرتكبون أعمالاً إرهابية في الضفة

إيرلندا: مصدومون من مستوى اللاإنسانية في غزة.. وألمانيا: لتحقيق هدنة إنسانية

أكدت ألمانيا ضرورة التوصل إلى اتفاق هدنة إنسانية في غزة وبدل جهود «إضافية وكبيرة» لتأمين «حماية أفضل» لأهالي القطاع، في حين شددت إيرلندا على أن العالم يشعر بالصدمة حيال «مستوى اللاإنسانية داخل غزة»، جاء ذلك قبيل دعا مفوض السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل إلى فرض عقوبات على المستوطنين «المتطرفين» في الضفة الغربية.

ووفق وكالة «رويترز»، قال وزير الخارجية الإيرلندي مايكل مارتن أمس: إن العالم يشعر بالصدمة من مستوى اللاإنسانية داخل غزة، وأكد أن بلاده تؤيد فرض عقوبات على المستوطنين الذين يمارسون العنف في الضفة الغربية، وأضاف قبيل اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل: «في الوقت الذي يشعر فيه العالم بالصدمة من مستوى اللاإنسانية داخل غزة، نأمل أن يجمع الاتحاد الأوروبي على فرض عقوبات على المستوطنين الذين يمارسون العنف في الضفة الغربية».

وأضاف: إن «الناس في غزة يعيشون الجحيم على الأرض في الوقت الحالي، وإن بلاده تؤيد فرض عقوبات على المستوطنين الذين يمارسون العنف في الضفة الغربية»، معرباً عن أسفه لعدم التوصل إلى الوحدة والإجماع داخل مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي حتى الآن.

وأعلن وزير الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك في تصريح لها أمس: إن تحقيق هدنة إنسانية في قطاع غزة أمر ضروري، حسبما نقلت عنها وكالة «الأناضول» التركية قبيل اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي. وشددت بيربوك على وجوب بذل جهود «إضافية وكبيرة» لتوفير «حماية أفضل» لأهالي غزة وإيصال الغذاء لهم وإطلاق سراح الأسرى، وقالت: «لتحقيق هذه الأهداف فإن إحلال الهدنة الإنسانية في قطاع غزة يستحوذ على أهمية بالغة».

في السياق، قال المملكة الأعلى للسياسة الأمنية والخارجية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل: إن «الأعمال الإرهابية التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية مستمرة، وقد يتدهور الوضع أكثر خلال شهر رمضان».

وفي تصريح للصحفيين في بروكسل، دعا بوريل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات على المستوطنين الإسرائيليين الذين يمارسون العنف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، وأضاف: «نهاية الأسبوع قمت بدعوة إسرائيل إلى عدم مهاجمة مدينة رفح، وقد اضطررت لإصدار هذه الدعوة بشكل فردي لأن الدول الأعضاء لم يكن لديها توافق في الآراء بشأن هذه المسألة».

وتابع: «نحن نتحدث عن الوضع في غزة، لكن الضفة الغربية تقلي أيضاً، وتتواصل هجمات المستوطنين ضد الفلسطينيين في تلك المنطقة، وأقترح أن نقوم الدول الأعضاء بفرض عقوبات على المستوطنين الذين يرتكبون أعمالاً إرهابية ضد الفلسطينيين، لكننا لا نزال يعيدين عن ذلك».

وعن العمل البريطاني وفيما بدا أنه تغيير في موقفه رعا إلى وقف العدوان على غزة، إذ قال زعيم الحزب كير ستارمر في خطاب ألقاه أمام مؤتمر حزب العمال الأسكتلندي في غلاسغو: إن «القتال يجب أن يتوقف الآن في غزة»، محذراً إسرائيل من توسيع هجومها العسكري إلى مدينة رفح جنوب القطاع، وذلك قبل تلقط أزمة محتملة أخرى لحزبه بشأن غزة وقبلها لصحيفة «الغارديان» البريطانية.

وأدلى زعيم حزب العمال البريطاني بهذه التصريحات، حيث واجه ضغوطاً متجددة قبل تصويت مجلس العموم الحاسم يوم غد الأربعاء، بشأن اقتراح يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة. وقال ستارمر: «لقد عدت للتو من مؤتمر ميونخ للأمن، حيث شملت كل محادثة أجريتها الوضع في إسرائيل وغزة ومسألة ما يمكننا القيام به عملياً لتحقيق ما نريد جميعاً رؤيته- عودة جميع الرهائن المحتجزين ووضع حد لقتل الفلسطينيين الأبرياء، وزيادة كبيرة بحجم المساعدات الإنسانية وإنهاء القتال»، وأضاف: «ليس فقط في الوقت الحالي وليس هدنة إنسانية فقط، لكن بشكل دائم، وقف إطلاق النار يدوم، وهذا ما يجب أن يحدث الآن، القتال يجب أن يتوقف الآن».

وفي موقف تسبب بانقسامات عميقة داخل حزب العمال، رفض ستارمر في السابق دعم الدعوات المطالبة بوقف «فوري» للعنف، وقد أقرّ بأن الوقت حان لوضع حد لازدواجية المعايير في التعامل مع القضية الفلسطينية، مطالباً محكمة العدل الدولية بدعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وذلك حسب وسائل إعلام فلسطينية.

وأضاف المالكي: إن «الأمم المتحدة أكدت حق الشعوب في تقرير مصيرها، وإسرائيل انتهكت هذه الحقوق بالاستعمار والفصل العنصري»، وأشار إلى أن المجتمع الدولي منذ أكثر من قرن يتنكر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، كذلك أوضح المالكي أن الاحتلال يهجر الفلسطينيين، ويسرق أراضيهم، ويواصل حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، نتيجة غياب أي مساءلة له على جرائمه، راعياً إلى وقف ممارسات الاحتلال والانتصار للقانون الدولي.

ولفت المالكي إلى أن حق تقرير المصير لا يسقط بالتقادم، وهو غير قابل للمساومة، مشدداً على أن الاحتلال الإسرائيلي يجب أن ينتهي من دون شروط وعلى المجتمع الدولي محاسبة مسؤوليه عن جرائمهم، وإحقاق العدالة للشعب الفلسطيني الذي تركته إسرائيل أمام ثلاثة خيارات فقط إما التهجير أو الاعتقال أو الموت وأردف بالقول: إن «السماح باستمرار هذا أمر غير مقبول».

وقال المالكي إن إسرائيل تتحدى أمراً أصدرته المحكمة لها مؤخراً باتخاذ تدابير لمنع وقوع أعمال إبادة جماعية في غزة، وأضاف إن الشعب الفلسطيني يعاني «الاستعمار والفصل العنصري» في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وتابع المالكي: «يعاني

وكالات

بعيد زيارة أردوغان إلى مصر

تركيا تسحب جنسيتها من «مرشد» الإخوان

كشفت مصادر إعلامية أن السلطات التركية وفي خطوة مفاجئة سحبت الجنسية التركية من القائم بعمل «مرشد» تنظيم «الإخوان المسلمين» الإرهابي محمود حسين، وجاء ذلك في أعقاب الزيارة التي قام بها رئيس الإدارة التركية رجب طيب أردوغان إلى مصر الأسبوع الماضي، فيما اعتبره مراقبون من ثمار الزيارة التي انقلق خلالها الطرفان المصري والتركي على فتح صفحة جديدة في العلاقات بعد قطيعة دامت نحو ١٢ عاماً.

وذكرت المصادر أمس أن محمود حسين القائم بعمل «المرشد» علم بسحب جنسيته وإبطال جواز سفره الشخصي خلال الأيام الماضية، مضيفة إن السلطات التركية لم توضح له سبب سحب الجنسية وطالبته بتكليف محام للتواصل مع الجهات المسؤولة ومعرفة السبب الحقيقي.

وحسب المصادر فإن حسين بيان شقة كان يمتلكها في إسطنبول، ويدرس حالياً مع المسؤولين في التنظيم (الإخوان) موقفه سواء بالبقاء داخل المشكلة من دولة أخرى يقيم فيها.

في سياق متصل، بدأت قيادات «إخوانية» وفق المصادر مغادرة الأراضي التركية عقب زيارة أردوغان لمصر ولقائه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ومن بينهم كوادر إعلامية وعناصر من حركة «حسم» الإخوانية، وكذلك عناصر أكاديمية كانت تعمل في الجامعات التركية، كما تم التضييق على عناصر أخرى وتقييد أنشطتها على وسائل التواصل الاجتماعي.

وقبل ثلاثة أعوام تفاقمت انشقاقات تنظيم «الإخوان» إذ انقسم لـ«جبهتين»، بعدما قررت «جبهة إسطنبول» تعيين محمود حسين قائماً بعمل «المرشد»، خلفاً لإبراهيم منير الذي توفي في الرابع من تشرين الثاني قبل الماضي، فيما قررت «جبهة لندن» تعيين صلاح عبد الحق قائماً بعمل «المرشد».

وقبل شهور وبعد أيام من الإعلان رسمياً عن إعادة العلاقات بين مصر وتركيا ورفع علاقاتها الدبلوماسية لمستوى السفراء، فرضت تركيا قيوداً جديدة على أنشطة تنظيم «الإخوان» وأعضائه المقيمين في الأراضي التركية، وشنت السلطات التركية حملة مداهمات واسعة النطاق على عناصر «الإخوان» المقيمين في البلاد، وقامت باحتجاز من لا يحمل أي هوية أو إقامة أو جنسية، كما طلبت من الذين من عناصر التنظيم، هما مصعب السماليجي وإسلام أشرف مغادرة أراضيها.

وأكدت المصادر أن السلطات التركية فرضت قيوداً مشددة على عناصر التنظيم، وطالبتهم بعدم نشر أي أخبار مسيئة أو تدوينات أو تغريدات تنتقد نظام الحكم في مصر، أو الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وهددت المخالفين لتعليماتها بالمغادرة فوراً والترحيل من البلاد، وأشارت إلى أن السلطات التركية فرضت كذلك قيوداً مشددة على تحركات عناصر مدانة بالإرهاب وتابعة للجماعة أو موالية لها، مثل نصر الدين فرج الغزالي ومجدي سالم ومحمد عبد المقصود وإسلام الغمري ومصطفى البدري، ورفضت منح الجنسية للاثنين الأخيرين، كما رفضت منح الجنسية لعنصر إخواني آخر وهو محمد إلهامي، الذي يتولى إدارة مركز تابع للجماعة والتوثيق والتأريخ لها.

وزار الرئيس التركي مصر، الأربعاء الماضي، لأول مرة بعد قطيعة دامت أكثر من ١١ عاماً، ووقع اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع الرئيس المصري، كما تقرر إعادة تشكيل اجتماعات مجلس التعاون الإستراتيجي رفيع المستوى بين البلدين.

وكالات

أكدت معارضتها التدخل بشؤون الدول خلافاً لسياسات «ناتو»

بكين تدعو واشنطن إلى وقف مضايقة مواطنيها في الولايات المتحدة

جددت الصين التأكيد أنها لا تتدخل أبداً في الشؤون الداخلية للدول الأخرى خلافاً لسياسات حلف شمال الأطلسي «ناتو»، كما دعت الولايات المتحدة إلى التوقف عن التضييق على مواطنيها في المطارات الأميركية وتفتيشهم من دون سبب.

وتعليقاً على تصريح الإمام لحلف «ناتو» ينس ستولتنبرغ حول وفاة المعارض الروسي أليكسي ناڤالني، قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية ماو نينغ في مؤتمر صحفي: إن «الصين لا تتدخل في شؤون الدول الأخرى كما يفعل «ناتو» وتعتبر أن ما يحيط بوفاة المعارض الروسي مسألة روسية داخلية».

وفور إعلان وفاة ناڤالني عبّر الأمين العام لحلف «ناتو» عن «القلق» من التقارير الإعلامية حول وفاته، وقال: إنها «تطرح أسئلة جدية يجب أن تجيب عنها روسيا التي يجب أن تحقق في وفاته»، وقبل أيام أعلنت إدارة السجون الروسية وفاة ناڤالني في السجن، وأن التحقيق في أسباب الوفاة لا يزال مستمراً.

وفي تصريح للصحفيين في بروكسل، دعا بوريل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات على المستوطنين الإسرائيليين الذين يمارسون العنف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، وأضاف: «نهاية الأسبوع قمت بدعوة إسرائيل إلى عدم مهاجمة مدينة رفح، وقد اضطررت لإصدار هذه الدعوة بشكل فردي لأن الدول الأعضاء لم يكن لديها توافق في الآراء بشأن هذه المسألة».

وتابع: «نحن نتحدث عن الوضع في غزة، لكن الضفة الغربية تقلي أيضاً، وتتواصل هجمات المستوطنين ضد الفلسطينيين في تلك المنطقة، وأقترح أن نقوم الدول الأعضاء بفرض عقوبات على المستوطنين الذين يرتكبون أعمالاً إرهابية ضد الفلسطينيين، لكننا لا نزال يعيدين عن ذلك».

وعن العمل البريطاني وفيما بدا أنه تغيير في موقفه رعا إلى وقف العدوان على غزة، إذ قال زعيم الحزب كير ستارمر في خطاب ألقاه أمام مؤتمر حزب العمال الأسكتلندي في غلاسغو: إن «القتال يجب أن يتوقف الآن في غزة»، محذراً إسرائيل من توسيع هجومها العسكري إلى مدينة رفح جنوب القطاع، وذلك قبل تلقط أزمة محتملة أخرى لحزبه بشأن غزة وقبلها لصحيفة «الغارديان» البريطانية.

وأدلى زعيم حزب العمال البريطاني بهذه التصريحات، حيث واجه ضغوطاً متجددة قبل تصويت مجلس العموم الحاسم يوم غد الأربعاء، بشأن اقتراح يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة. وقال ستارمر: «لقد عدت للتو من مؤتمر ميونخ للأمن، حيث شملت كل محادثة أجريتها الوضع في إسرائيل وغزة ومسألة ما يمكننا القيام به عملياً لتحقيق ما نريد جميعاً رؤيته- عودة جميع الرهائن المحتجزين ووضع حد لقتل الفلسطينيين الأبرياء، وزيادة كبيرة بحجم المساعدات الإنسانية وإنهاء القتال»، وأضاف: «ليس فقط في الوقت الحالي وليس هدنة إنسانية فقط، لكن بشكل دائم، وقف إطلاق النار يدوم، وهذا ما يجب أن يحدث الآن، القتال يجب أن يتوقف الآن».

وفي موقف تسبب بانقسامات عميقة داخل حزب العمال، رفض ستارمر في السابق دعم الدعوات المطالبة بوقف «فوري» للعنف، وقد أقرّ بأن الوقت حان لوضع حد لازدواجية المعايير في التعامل مع القضية الفلسطينية، مطالباً محكمة العدل الدولية بدعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وذلك حسب وسائل إعلام فلسطينية.

وأضاف المالكي: إن «الأمم المتحدة أكدت حق الشعوب في تقرير مصيرها، وإسرائيل انتهكت هذه الحقوق بالاستعمار والفصل العنصري»، وأشار إلى أن المجتمع الدولي منذ أكثر من قرن يتنكر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، كذلك أوضح المالكي أن الاحتلال يهجر الفلسطينيين، ويسرق أراضيهم، ويواصل حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، نتيجة غياب أي مساءلة له على جرائمه، راعياً إلى وقف ممارسات الاحتلال والانتصار للقانون الدولي.

ولفت المالكي إلى أن حق تقرير المصير لا يسقط بالتقادم، وهو غير قابل للمساومة، مشدداً على أن الاحتلال الإسرائيلي يجب أن ينتهي من دون شروط وعلى المجتمع الدولي محاسبة مسؤوليه عن جرائمهم، وإحقاق العدالة للشعب الفلسطيني الذي تركته إسرائيل أمام ثلاثة خيارات فقط إما التهجير أو الاعتقال أو الموت وأردف بالقول: إن «السماح باستمرار هذا أمر غير مقبول».

وقال المالكي إن إسرائيل تتحدى أمراً أصدرته المحكمة لها مؤخراً باتخاذ تدابير لمنع وقوع أعمال إبادة جماعية في غزة، وأضاف إن الشعب الفلسطيني يعاني «الاستعمار والفصل العنصري» في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وتابع المالكي: «يعاني

وزير الأمن العام الصيني وانغ شيان هونغ خلال لقائه مع وزير الأمن الداخلي الأميركي أليخاندرو مايوركاس في فيينا أمس (عن الانترنت)

وموظفيها»، وحث وانغ الجانب الأميركي على التوقف عن مضايقة الطلاب الصينيين واستجوابهم دون سبب، وضمان تمتع المواطنين الصينيين بمعاملة دخول عادلة وكرامة كاملة.

واتفق الجانبان وفق «شينخوا» على تنفيذ التوافق الذي تم التوصل إليه في اجتماع سان فرانسيسكو بين رئيسي الدولتين، وأجريا تواصلاً صريحاً ومعمقاً وبناءً بشأن تنفيذه، حيث أعرب وانغ عن أمله في أن يلتزم الطرفان به ويتمسكا بمبادئ الاحترام المتبادل والتعايش السلمي والتعاون المربح للجانبين، ويحترما المصالح الجوهرية، ويزيلا العقبات أمام التعاون الثنائي في مجالات عدة.

وكالات

الوطن
www.alwatan.sy
الاشتراك السنوي (١٢٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة
رئيس التحرير
وضاح عبد ربه
مدير التحرير
جانبلات شكاي
المدير الفني
لارا توما
المكاتب في المحافظات
■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٠١١-٢١٢٧٤٠٠ - ٠١١-٣٠١٥
فاكس: ٠١١-٢١٣٩٩٢٨
■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٠٢١-٢٢٧٧٢٥٦ تلبفاكس: ٠٢١-٢٢٧٧٢٥٧
■ حمص ـ بناء الهلال غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٠٣١-٢٤٥٤٠٢٠ - فاكس: ٠٣١-٢٤٥٤٠٢١
■ اللاذقية ـ شارع الخرب العربي مقابل غابة اللاذقية بناء البازيد ٣٦ طابق أول
هاتف: ٠٤١-٣٣١٦١٨٠ - ٠٤١-٣٣١٦١٨١ فاكس: ٠٤١-٣٣١٦١٨٢
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٠٤٣-٢٢٣٧٤٥٥ ـ فاكس: ٠٤٣-٢٣١٣٠٩٠

أكدت أن الاحتلال يفبرك معلومات لاختراع إنجاز وهمي

المقاومة الفلسطينية: تقييد الاحتلال الدخول إلى الأقصى خلال رمضان إمعان في الإجرام

المقاومة الفلسطينية: تبني نتنياهو تقييد دخول الفلسطينيين إلى المسجد الأقصى خلال رمضان إمعان في الإجرام الصهيوني وانتهاك لحرية العبادة (عن الانترنت)

أكد مصدر قيادي في حركة حماس أن الاحتلال الإسرائيلي يفبرك الإنجازات بعد إخفاقه في تحقيق أهدافه المعلنة من الحرب على غزة، في حين أكدت المقاومة الفلسطينية أن تقييد الاحتلال الإسرائيلي دخول الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ إلى المسجد الأقصى خلال شهر رمضان يأتي إمعان في الإجرام ضد الشعب الفلسطيني.

وحسب وسائل إعلام فلسطينية أكد مصدر قيادي في حركة حماس، أمس الإثنين، أن الاحتلال الإسرائيلي يفبرك معلومات تتعلق بالحركة وقيادتها في غزة، موضحة أن هذه السياسة الإسرائيلية التي يدعي فيها الاحتلال إنجازات وهمية، إنما ينتهجها بسبب إخفاقه في الوصول إلى قادة المقاومة، على الرغم من عدوانه المستمر منذ ١٣٦ يوماً، والذي لم ينفذ فيه سوى المجازر بحق المدنيين الفلسطينيين.

وشدد المصدر على أن فبركة الاحتلال أخباراً تتعلق بقادة الحركة في غزة، والقائد يحيى السنوار، «سخيفة»، وتأتي في محاولة «رفع معنويات الجيش الإسرائيلي والكيان المنهار»، مضيفاً إن ادعاءات وزير الحرب في حكومة الاحتلال، يوآف غالانت، بشأن خلافات داخل قيادة حماس والبحث عن بديل للسنوار هو كلام فارغ وحرب نفسية مكشوفة.

وفي وقت سابق، ادعى غالانت أن «حماس لا تثق في قادتها، وفرع حماس في غزة لا يستجيب فلا يوجد من يمكن التحدث معه على الأرض»، وزعم أن «قيادة الحركة في الخارج تبحث عن قيادة داخل القطاع بدلاً من السنوار».

وفي السياق نفسه، نفى عضو المكتب السياسي لحركة حماس، عزت الرشق، ما يتم تداوله في الإعلام العالمي منسوباً للقيادي في حماس عن أعداد من استشهدوا من الجناح العسكري للحركة، كتائب القسام، في معركة «طوفان الأقصى» منذ السابع من تشرين الأول ٢٠٢٣.

وقبل أيام، زعم جيش الاحتلال الإسرائيلي أنه تمكّن، بالاشتراك مع قوات «خاصة» تابعة للشرطة و«الشاباك»، من إعادة أسيرين إسرائيليين لدى المقاومة الفلسطينية في رفح جنوب قطاع غزة، ونسج إعلام الاحتلال وصحفيوه روايات مزعومة عن «الإنجاز المعقد والمركب للعملية»، في حين كشفت معلومات «المدايين تث» تفاصيل ما جرى لتؤكد أن الاحتلال قتل جمهوره وقدّم تضليلية مفبركة وإنجازاً وهمياً.

جاء ذلك في وقت كثرت فيه الخلافات الداخلية في «كابينيت» الحرب الإسرائيلي وبين مختلف المسؤولين الإسرائيليين بشأن إدارة الحرب على غزة والمواقف إزاء العديد من الملفات، كذلك، تتعرض حكومة الاحتلال برئاسة بنيامين نتنياهو لانتقادات حادّة من المستوطنين بشأن استمرار الحرب من دون تحقيق الأهداف، ومن دون التمكن من إعادة الأسرى الإسرائيليين من غزة مع تعريض حياتهم للخطر بسبب القصف الإسرائيلي.

في غضون ذلك، أكدت المقاومة الفلسطينية أن تقييد الاحتلال الإسرائيلي دخول الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ إلى المسجد الأقصى خلال شهر رمضان المبارك يأتي إمعان في الإجرام الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني وانتهاك لحرية العبادة للمسجد ومحاولة لتهجير الفلسطينيين من سيطرة المستوطنين عليه.

بدوره أكد قاضي قضاة فلسطين محمود الهباش أن منع الاحتلال الإسرائيلي دخول الفلسطينيين إلى المسجد الأقصى خلال شهر رمضان إجراء إرهابي يهدد بتفجير الأوضاع، وعلى المجتمع الدولي التحرك. ونقلت وكالة وفا عن الهباش قوله في بيان أمس: إن الاحتلال يحاول بشتى الطرق والوسائل تنفيذ مخططاته لتهويد الحرم القدسي وطمس هويته الإسلامية والعربية، مشدداً على أن الشعب الفلسطيني سيواصل الرباط في المسجد الأقصى، وسيستمر بالنضال ولن يسمح بمرور هذه المخططات مهما بلغت التضحيات.

وطالب الهباش المجتمع الدولي بلجم الاحتلال وإجباره على وقف حرب الإبادة وعدوانه الشامل على قطاع غزة والضفة الغربية، ووقف إجرامه غير المسبوق بحق المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة.

من جانب آخر، طالبت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينيين المجتمع الدولي ومؤسساته المعنية بحقوق الإنسان بالخروج عن صمته والتحرك الفوري للكشف عن المعتقلات السرية التي أقامها الاحتلال الإسرائيلي بعد عدوانه على قطاع غزة في السابع من تشرين الأول الماضي.

وحسب «وفا»، قالت الهيئة في بيان أمس: إن التقرير الذي نشرته الفتاة ١٣ الإسرائي